معهد التخطيط القومى

لقـــاء الخبراء

سلسلة أوراق اقتصاديـــة

العـــدد رقم (١١)

مارس

٢٠١٠

Salah Salem St. Nasr City, Cairo, P.O.Box: 11765
Tel. 2627840-2629247 FAX. 2621151
E-mail: inp10@idsc1. gov.eg &Inplanning@idsc.net.eg
Web Site : WWW. Inplanning . gov.eg

شارع صلاح سالم-مدينة نصر - القاهرة- الرقم البريدى ١١٧٦٥
ت: ٢٦٢٧٨٤٠-٢٦٢٩٢٤٧ فاكس ٢٦٢١١٥١
البريد الالكترونى

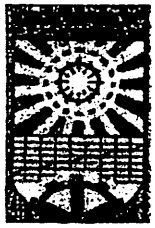

معهد التخطيط القومي

لقـــاء الخبراء

سلسلة أوراق اقتصاديـــة

العـــدد رقم (١١)

مارس

٢٠١٠

تقديـــم

يصدر العدد الحادى عشر من سلسلة الأوراق الاقتصادية للقاء الخبراء الذى يعقد مـــن خلال حلقات نقاشية تتم بمقر المعهد ويهدف إلى تكوين رأى عام علمى مشـــترك يمثـــل خلفية مرجعية لاتخاذ القرارات ، وذلك من خلال طرح ومناقشة القضايا المختلفة علـــى الساحة الاقتصادية وبيان درجة تشابكها وتعقد جوانبها ، كذلك اختلاف وجهات النظـــر بشأن معالجة الآثار المترتبة عليها بحيث تسهم نتائج الحـــوارات فـــى تقـــديم الأســـس العلمية والموضوعية التى تساعد وتخدم متخذ القرار .

ويتم ذلك من خلال دعوة المتخصصين المعنيين بتلك الموضـــوعات مـــن الأكـــاديميين المميزين، وأصحاب الخبرات من رجال الأعمال ومؤسسات المجتمـــع المـــدنى ، وذوى الاختصاص من متخذى القرار السابقين والحاليين .

وتتفاوت الموضوعات ما بين :

- مناقشة مشروعات القوانين الاقتصادية المطروحة .
- مناقشة أسس رسم السياسات واتخاذ القرار .
- موضوعات ذات طابع مؤسسى .
- موضوعات ذات طابع أكاديمى لمناقشة النظريات العلمية الاقتصادية والاجتماعيـــة ومدى قدرتها على تفسير الظواهر المستجدة على المستوى العالمى والاقليمى والمحلى.

ويتناول هذا العدد الموضوعات الآتية :

الجزء الأول : دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعياً وسياسياً

- **الورقة الأولى** : (المنظمات غير الحكومية والنهوض بأوضاع المرأة المصرية)

إعداد : د. منى عبد العال دسوقى

خبير أول بمركز التنمية الاقليمية

معهد التخطيط القومى

- **الورقة الثانية** : (دور الجمعيات الأهلية فى تنمية المـــــرأة)

إعداد : د / زينب شاهين

خبير بالنوع الاجتماعى (الجندر)

والمحاضر بالجامعة الأمريكية

الجزء الثانى : تقرير حالة التعليم العالي في مصـــر والمخطط العام للتعليم العالي

خلال الفترة ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ - ٢٠٣١/٢٠٣٢

- كلمة الأستاذة الدكتورة / فادية محمد أحمد عبد السلام

مدير المعهد

- كلمة معالى الوزير / أ.د. عثمان محمد عثمان

وزير التنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المعهد

- كلمة معالى الوزير / أ.د. هانى هلال

وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي

- كلمة الأستاذ الدكتور / جلال عبد الحميد

مستشار وزير التعليم العالى لشئون التخطيط الاستراتيجى

وتأمل إدارة المعهد أن تلبى هذه السلسلة الاقتصادية احتياجات رسم السياسات واتخـــاذ القرارات .

والله ولى التوفيق ،،

مدير المعهد

فادية محمد أحمد

(أ.د. فادية محمد أحمد عبد السلام)

الجزء الأول

دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعياً وسياسياً

دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة(*)
اقتصاديا واجتماعياً وسياسياً

مقدمه :

يعتبر النهوض بالمرأة المصرية أحد الأهدف الاستراتيجية للتنمية ، وذلك لضمان تحقيق الحقوق العادلة للمرأة والمشاركة الفعالة لها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

تلعب المرأة دوراً هاماً في عملية التنمية ، ويؤدى عدم حصول المرأة على حقوقها العادلة الى العديد من التأثيرات الضارة والسلبية على التنمية والتى تبلغ أقصاها في الدول النامية ، لذلك فإن سد الفجوات النوعية والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة له تأثيره الايجابي على التنمية ، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والعمل ، ولذلك يجب إن تكون جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الشاملة التى تهدف الى تحسين مستوى معيشة المواطنين .

إن تنمية قدرات المرأة وإعطائها فرص متساوية هو أعظم عائد ومردود لأن ذلك يعني تحسين خصائص ورفع قدرات وزيادة إنتاجية رأس المال البشرى في الاقتصاد القومى وهو ما يؤدى بدوره الى ارتفاع العائد على الاستثمار القومى وارتفاع درجة تنافسية الاقتصاد القومى في إطار العولمة وتحدياتها .

كما يعتبر العمل الاجتماعي التطوعي وسيلة فعالة للنهوض بالمجتمع من خلال مشاركته الفعلية وتدعيمه للجهود الحكومية التى تبذل في سبيل تقدمه ورخائه ، فقد اتضح جلياً ان الحكومات في كافة الدول المتقدمة والنامية لا تستطيع أن تفي باحتياجات أفرادها ومواطنيها بمفردها كما لا يمكنها التصدى لكافة المشاكل وتلبيتها للاحتياجات الفعلية للمجتمع .

ولقد بدأ تزايد دور الجمعيات الأهلية في مجالات كانت تقتصر في الماضي على القطاع الحكومى فقط ، وهو ما توافق مع ارتفاع مساهمة ودور القطاع الخاص كطرف ثالث في عملية التنمية بالمشاركة ، لما له من قدرات وخصوصية تمويلية تساعد على

(*) تمت مناقشة هذا الموضوع بمناسبة " مرور عشرة سنوات على انشاء المجلس القومى للمرأة " وإنتهاء الاتحاد العام للجمعيات الاهلية من اعداد مشروع قانون جديد لتطوير القانون الحالي للجمعيات الاهلية والمؤسسات الخاصة "

الإسراع في تنفيذ الأهداف التنموية للدولة وقد كان لتنامي المنظمات الأهلية على المستويين الكمى والكيفي أثره الواضح في توافر امكانات الرهان على دورها المستقبلي في دعم آلية الديمقراطية بالمشاركة وتعبئة المواطنين ، وإمكانية انجاز تنمية حقيقية تلبي احتياجات المواطنين ، وهو تطور يتواكب مع تزايد دور هذه المنظمات عالمياً بعد أن اصبحت احد فواعل النظام العالمي .

ورغم الجهود والنجاح الذي حققته الجمعيات الأهلية وجمعية تنمية المجتمع المحلى ، إلا انها تعاني من مشكلات مؤسسية وتفتقر الى الكوادر الادارية القادرة على تعبئة الموارد البشرية والمالية وتشجيع الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية .

ولذا قام الاتحاد العام للجمعيات الأهلية بإعداد مشروع قانون جديد لتطوير القانون الحالى للجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة بحيث يضمن الربط بين أنشطة وعمل الجمعيات والاتحاد العام وتلبية احتياجات الجمعيات للقضاء على المشاكل التى تواجها حاليا ، ولضمان الديموقراطية فى انتخابات الاتحادات الاقليمية والنوعية والدفع بدماء جديدة فى العمل الأهلى وذلك بالاستفادة من خبرات أكاديمية ونشطاء ومهتمين بالقضايا المجتمعية .

كما تم إضافة بعض البنود الأساسية التى تقضى على المشكلات الحالية بين الجمعيات الأهلية والجهات الإدارية وذلك بإحالة النزاعات القائمة إلى القضاء لحسمها . كما يضيف القانون آلية رئيسية للتعامل مع مشكلة التمويل الخارجى وذلك بأن يقدم الاتحاد العام قوائم بأسماء الجمعيات الجادة فى كل تخصص ونشاط الى الجهات المانحة الدولية والاقليمية للاختيار بين هذه الجمعيات عند تقديم التمويل بدلا من التمويل المباشر بين الجمعيات والجهات المانحة .

هذا وتلعب الجمعيات الاهلية دوراً هاماً في النهوض بقضايا المرأة المصرية وخاصة في تمكين المرأة في المجالات المختلفة ، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً حيث تعتبر الجمعيات الأهلية هي الحلقة الأشد قوة في تحقيق المشاركة الشعبية التى تتطلبها عملية التنمية خاصة في مجال النوع الاجتماعي (الجندر) لارتباطها الوثيق بالفئات المستهدفة للتنمية بحيث نضمن تقبلهم للبرامج والمشاركة في وضعها وتنفيذها .

إن اهتمام المعهد بقضايا المرأة ليس جديداً عليه فوحدة تخطيط وسياسات النوع التى أنشأت بالمعهد عام ١٩٩٤ بقرار من رئيس الوزراء (ورئيس مجلس إدارة المعهد الأستاذ الدكتور كمال الجنزورى فى ذلك الحين) وبمبادرة من نخبة من أساتذة هذا المعهد العريق الذى استشعروا أهمية النهوض بالمرأة وخاصة فى التخطيط والتنمية أول وحدة من نوعها فى جمهورية مصر العربية (*) .

المنسق العلمي للقاء

(أ.د. اجلال راتب)

(*) مؤسسو هذه الوحدة :
- المرحومة أ.د. عزة عبد العزيز سليمان .
- أ.د. هدى صبحى المدير الحالى للتخطيط بالمركز القومى للمرأة .
- أ.د. علا الحكيم المدير السابق للمعهد .
- المرحومة أ.د. محاسن مصطفى
- أ.د. سيد عبد المقصود
- المرحوم أ.د. السيد الكيلانى
- أ.د. اجلال راتب العقيلى

الورقة الأولى

المنظمات غير الحكومية والنهوض بأوضاع المرأة المصرية

إعـــــداد

د. منى عبد العال دسوقى
خبير أول بمركز التنمية الاقليمية
معهد التخطيط القومى

المنظمات غير الحكومية والنهوض بأوضاع المرأة المصرية

للمنظمات غير الحكومية دور بارز في التنمية الشاملة لأي أمة تسعى للرقي والتكامل، إذ تمثل المكون الوسيط بين الدولة والفرد، والذي يقوم بدورين أساسيين، فهو من جانب يعمل على مساندة الدولة لإكمال وظائفها التي يحتاج الفرد إليها، ومن جانب آخر يمثل شريكاً، له دور في تنمية المجتمع، وهنا يبرز التكامل في البناء وتحمل المسؤولية، وتتجلى في ذلك وحدة العمل، عبر توسيع مبدأ المشاركة الشعبية، وذلك من خلال إشراكها في إدارة المجتمع وتطويره، والإضطلاع بدور فاعل منتج في الحياة العامة، والدفع بمشروع النهضة بما يتلاءم مع روح العصر.

وتواجد هذه المنظمات في أي مجتمع حق من حقوق أبنائه المواطنين دون تمييز، إذ أن هدفها الرقي بالمجتمع، سواء من خلال المساهمة في الحفاظ على البيئة أو الدفاع عن حقوق الإنسان، أو تحسين الوضع الصحي، أو المشاركة في البرامج الاقتصادية، والأنشطة التعليمية، وغير ذلك من أنشطة؛ ويجب على الدولة أن تعي أدوار هذه المنظمات، وأن تعمل على تمكينها من القيام بواجباتها المنوطة بها في تفعيل الحراك الفكري والثقافي والإجتماعي والإقتصادي وحتى السياسي؛ بما ينسجم مع الثوابت الوطنية، من خلال تمكينها من المشاركة في صنع القرار، مما يسهم بالتالي في تعميق روح الولاء للوطن. كما يتوجب على الدولة أن تنفتح على متطلبات وحاجات العصر في هذا المجال، وأن تعي وتتيقن أن هذه المنظمات ليست خصماً، كما أنها ليست تابعاً لها، وإنما هي شريك تنموي حقيقي ، يمثل محركاً فاعلاً للحياة اليومية في كل إيقاعاتها، وداعماً للجهود الرسمية التي تصب في مصلحة المواطن.

ولكون المرأة إحدى مكونات المجتمع، وجزء أساسي في بناء النسيج العام له، وشريك في التنمية، لا مستهلك لها - كما قد يتصور البعض، كان لا بد أن تضطلع هذه المنظمات بدور بارز في حماية المرأة، وتمكينها عن طريق؛ ضمان الحقوق الكاملة للمرأة، والإهتمام بالبرامج الهادفة لتنمية المرأة، وتطوير مشاركتها في النشاط الاقتصادي والإجتماعي والسياسي. كما يجب أن يكون لها دور بارز في التعاون

والتنسيق مع باقي سلطات الدولة، من أجل وضع إستراتيجية وطنية تمكن المرأة من أن تكون شريك فاعل في جميع المجالات، في سياق مفهوم التنمية البشرية الشاملة.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الورقة حيث تهدف إلى :

- تعريف المعني المنظمات غير الحكومية عالمياً وفي نطاق الدراسة.
- تطور الجمعيات الأهلية في مصر.
- الأنشطة التي تؤديها الجمعيات الأهلية ، والجمعيات الأهلية المعنية بشئون المرأة.
- أهم أوضاع المرأة المصرية ودور الجمعيات الأهلية في النهوض بها.
- المحددات التي تحد من الدور الممكن أن تؤديها الجمعيات الأهلية.

تعريف المنظمات غير الحكومية:

تتعدد المسميات و المفاهيم المحددة للمنظمات غير الحكومية وفقاً لإختلاف الثقافات المحددة لها؛ ولكن جميعها تعبر عن مجموعة المنظمات الواقعة بين الحكومة والقطاع الخاص. فعلى سبيل المثال هناك مسمى "*المنظمات غير الحكومية*"، وهو المسمى الأشهر عالمياً، ومسمى "*المنظمات الغير هادفة للربح*" ويشتهر إستخدام هذا المسمى في الولايات المتحدة الأمريكية، ومسمى "*منظمات الصالح العام*"، ومسمى "*المنظمات الإجتماعية*" والأخيران يكثر إستخدامهما في الدول الأوربية. بينما نجد في الدول العربية أن المسميان الشائع إستخدامهما هما: "*الجمعيات أو المنظمات الأهلية*" أو مسمى "*المنظمات التطوعية*" .

يعرف البنك الدولي المنظمات غير الحكومية على أنها مجموعة من الجماعات والمؤسسات المستقلة تماماً أو الى حد كبير عن الحكومة، والتي أهدافها الأساسية إما إنسانية أو تعاونية وليست أهدافاً تجارية، وأنها تقوم بدعم التنمية في الدول، كما تضم جماعات دينية منظمة إقليمياً أو محلياً. ومنها جماعات تنشأ في الوحدات المحلية الدنيا[1] (القرى – الأحياء في مصر مثلاً) .

---

[1]) Olena P. Maslyukiveska, "Role of Non-Governmental Organizations in Development Cooperation", Research Paper, UNDP/Yale Collaborative Program, New Haven,1999,p.7.

وتعرف الأمم المتحدة المنظمات غير الحكومية على أنها تمثل كياناً غير هادف للربح وأعضاؤه من المواطنين المنتمون الى دولة واحدة، أو أكثر من دولة ، وتتحدد أنشطة تلك المنظمات بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها؛ إستجابة لإحتياجات مجموعة واحدة من الأعضاء ، أو بعض الجماعات التي تتعاون معها المنظمة.

وتضم المنظمات غير الحكومية في مصر والتي تندرج تحت مظلة المجتمع المدني عدد من التنظيمات غير الحكومية وأهمها [٢]:

- الجمعيات الأهلية الخاضعة للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وعددها ١٥٠٠ جمعية، وتشرف عليها وزارة الشئون الإجتماعية.
- مراكز الشباب؛ وتخضع للقانون رقم ٢٦٨ لعام ١٩٧٨ وتضم نحو ٤٢٠٠ مركز، وتشرف عليهم وزارة الشباب والرياضة.
- التعاونيات وتشمل؛ التعاونيات الزراعية وتضم نحو ٦٠٠ تعاونية زراعية مسجلة تشرف عليهم وزارة الزراعة، ونحو ٦٠٠ تعاونية إنتاجية ،وعدد من التعاونيات الإستهلاكية و الإسكانية ويشرف عليهم عدد من الوزارات المختلفة.
- النقابات المهنية والعمالية.
- عدد من الشركات المدنية الغير هادفة للربح.

ولأن الجمعيات الأهلية تمثل أكثر من ٦٠٪ من المنظمات غير الحكومية في مصر، ولأنها تنتشر في جميع محافظات الجمهورية، ولأنها يمكنها المساعدة في تحقيق التنمية وتحسين أحوال المرأة من خلال جهودها وتكاملها وتعاونها مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص وباقي أشكال المنظمات غير الحكومية، فالإهتمام والإشارة بهذه الورقة الى الجمعيات الأهلية عند الحديث عن المنظمات غير الحكومية.

وتعرف الجمعيات الأهلية على أنها؛ تلك التجمعات المنظمة غير الهادفة للربح والتي تعمل في مجالات الرعاية الاجتماعية وتعتمد في تحويلها على تبرعات القطاع الخاص

---

٢) أنظر؛ أيمن عبد الوهاب، " قانون الجمعيات الأهلية نحو تنشيط المجتمع المدني في مصر"، سلسلة كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (٨٩) .

وأشخاص من المجتمع، والإشتراكات الرمزية لأعضائها، بالإضافة لأنها قد تحصل على دعم الحكومة لمساعدتها في انجاز أهدافها غير السياسية.

تطور الجمعيات الأهلية في مصر :

"بدأ ظهور الجمعيات الأهلية في مصر في القرنين السابع والثامن عشر على هيئة جمعيات حرفية ؛ حيث كان لكل حرفة طائفة تقدم الرعاية إلى أفرادها وأسرهم، وتعمل على حماية الحرفة وتنمية أفرادها. ثم بدأ إنشاء الجمعيات الأهلية بصورة منتظمة عام ١٨٢١ حيث تم إنشاء الجمعية الخيرية اليونانية، ثم أنشأت جمعية المعارف عام ١٨٨٦، والجمعية الجغرافية عام ١٨٧٥، والجمعية الخيرية الإسلامية عام ١٨٨٧، وجمعية التوفيق القبطية عام ١٨٩١، وبعدها توالى إنشاء الجمعيات مثل جمعية المساعي المشكورة، والعروة الوثقى، والمبرة وغيرهم؛ ثم بدأ الإنتشار المطرد للجمعيات في مصر منذ بدايات القرن التاسع عشر. وإزدهرت الجمعيات الأهلية في مصر وزاد عددها مع اعتراف دستور ١٩٢٣ في مادته رقم (٣٠) بحق المصريين في التجمع وتكوين جمعيات، حيث زاد عددها من ١٥٩ جمعية في الفترة ما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٢٤ إلى ٦٣٣ جمعية في الفترة ما بين ١٩٢٥ و ١٩٤٤، ثم صدر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ الخاص بتنظيم الجمعيات الخيرية، وحدد العلاقة بين الجمعيات والحكومة ممثلة في وزارة الشئون الإجتماعية"[٣]. "بعد إعلان الثورة، صدر القانون رقم ٣٨٤ لعام١٩٥٦ بشأن الجمعيات الأهلية، الذي نص على إنشاء إتحادات تقوم بتنسيق الخدمات الإجتماعية التي تؤديها الجمعيات والرقابة على نشاط هذه الجمعيات، وهذا القرار يعتبر نقطة التحول في العلاقة بين الجمعيات الأهلية والدولة والمجتمع؛ حيث أخضع الجمعيات للرقابة والإشراف من قبل الدولة، وأحكم قبضة البيوقراطية على المشاركة في الحياة العامة. ثم صدر القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة الذي ركز على حصر دور الجمعيات في الرعاية والتنمية، وحظر إنشاء جمعيات لممارسة نشاط يدخل في نطاق النقابات المهنية أو العمالية، ونص القانون على إنشاء إتحادات فرعية على مستوى الجمهورية وإتحادات

---

[٣]) يحي حسن درويش، " تاريخ العمل الإجتماعي التطوعي في المجتمع المصري" ، ورقة مقدمة لمؤتمر: " التنظيمات الأهلية العربية: مشاركة – عطاء – إنماء ، القاهرة، ٣١ أكتوبر – ٣ نوفمبر ،١٩٨٩.